دور وأهمية الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر

The role and importance of financial inclusion for poverty alleviation

مدور محمد الشريف *

جامعة أم البواقي– الجزائر

meddour21061980@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/05/06 تاريخ القبول: 2024/01/18 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية دور الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر، حيث قدمت هذه الدراسة مجموعة من البحوث والدراسات السابقة، منها وصفية وأخرى دراسات إحصائية وأخرى دراسات مقارنة لبعض الباحثين حول دول نامية وأخرى ناشئة للسعي لتحقيق الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر، حيث توصلت الدراسة على أن الزيادة الكبيرة في فهم الفئات الاجتماعية للقطاع البنكي حسب كل دولة وحسب كل دراسة للباحثين قد لا يمكن المناطق الريفية والمهمشة ببساطة من الاستفادة من الخدمات البنكية، في حين قد لا تثق بعض المجتمعات في الأنظمة المالية الرسمية، وقد توصلت الدراسة أيضا بأن بعض الدراسات الميدانية تساعد على الكشف على الفئات الأشد فقرا وفي نفس الوقت تخفيفه إلى حد معين.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الدول النامية، الدول الناشئة، الخدمات البنكية، الفقر.

تصنيفات JEL: A13, B26, B55, E51, O21

Abstract:

This research paper deals with the role of financial inclusion to alleviate poverty. This study presented a group of previous research and studies, including descriptive, statistical, and comparative studies by some researchers on developing and emerging countries to strive to achieve financial inclusion to alleviate poverty. It concluded: The study indicates that the significant increase in social groups' understanding of the banking sector according to each country and according to each study by researchers may not enable rural and marginalized areas to simply benefit from banking services, while some communities may not trust the formal financial systems. The study also found that some studies The field helps identify the poorest groups and at the same time alleviate it to a certain extent.

Keywords: Financial inclusion, developing countries, emerging countries, banking services, poverty.

Jel Classification Codes:A13, B26, B55, E51, O21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أصبح الشمول المالي محور إهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والإقتصادية، وتتجلى أهمية الشمول المالي من خلال مساعدة العائلات على الإدخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فقد ابرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن ان يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة من الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم،كما يلعب الشمول المالي دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي، حيث أن إعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على إمتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الإستقرار في القطاع.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

هل للشمول المالي دور كبير للتخفيف من حدة الفقر؟.

منهجيا، الإشكالية أعلاه تقتضي بحثيا تجزئتها إلى حزمة من عدة إشكاليات ثانوية قد تسهل مواطن التعقد، وتتيح مجالات أوسع لفهم الفكرة الأساس حول الموضوع الذي سيعنى بالدراسة وعليه:

- ما المقصود بالشمول المالي؟؛
- ما هو دور وأهمية الشمول المالي من خلال دراسات وبحوث سابقة حول هذا الموضوع؟.

2.1. فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالية السابقة فقد وضعنا الفرضيات التالية:

- إن الشمول المالي هو الحالة التي يتاح فيها ضمان وتوفير مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها؛
- الشمول المالي يساهم في تعزيز لاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، كما يساهم في زيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية باعتباره يستند على الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك للتخفيف من حدة الفقر.

3.1. دوافع اختيار هذة الدراسة وأهميتها:

- محاولة فهم محتوى الشمول المالي؛
- إبراز أهمية ودور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة؛
- الزيادة الكبيرة في فهم الفئات الاجتماعية للقطاع المصرفي الذي سيساعد في تحقيق الشمول المالي الذي لديه القدرة على تحسين حياة الناس بطريقة مستدامة؛
- التخفيف من حدة الفقر من خلال تحقيق نوع من المساواة الاقتصادية والاجتماعية مما يمكن الفئات الصغيرة من المساهمة في النشاط الاقتصادي للبلد.

4.1. أهداف الدراسة

- إبراز دور الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر، من خلال الاستعانة بدراسات سابقة حول الموضوع؛
- تبيان مدى أهمية الشمول المالي في التخفيف من حدة الفقر.

5.1. منهجية الدراسة: اعتمدنا في إعدادنا لهذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ضمن محاوره، والاعتماد على المراجع المتخصصة والمقالات، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج وتقديم التوصيات.

6.1. خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، ولتحقيق الأهداف المنشودة قسم هذا البحث في عنصرين تتقدمهما مقدمة، وتليهما خاتمة، وهي مبوبة كالأتي:

- مقدمة فيها إشكالية البحث ، أهمية البحث وأهدافه ، المنهجية والخطة المتبعة في الدراسة، وكذلك الدراسات السابقة؛
- مفاهيم حول الشمول المالي، من حيث نشأته وتعريفه؛
- أهمية الشمول المالي؛
- الخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث مع بعض التوصيات.

7.1. الدراسات السابقة

- **دراسة: AbdelhafidhDhrifiبعنوان: "Financial Development and the "Growth-Inequality-Poverty Triangle:** قام الباحث من هذه الورقة بدراسة آثار التنمية المالية على الحد من الفقر مع الأخذ في الاعتبار الآثار المتزامنة على النمو وعدم المساواة، ومن أجل ذلك قرر إجراء دراسة مقارنة بين ثلاث مجموعات من الدول حسب معيار الدخل المختار حيث قام ببناء نموذج للمعادلات المتزامنة خلال الفترة 1990-2010، وقد حددت النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، بينما في البلدان المنخفضة الدخل، ليس للنظام المالي تأثير إيجابي على هذه الاقتصاديات، كما أظهرت الدراسة أن التطور المالي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛ في حين أنه بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع، فإن أي تحسن في النظام المالي أدى إلى انخفاض في عدم المساواة(Dhrifi, 2015, p 1163).
- **دراسة:Gazi Salah Uddin, PhouphetKyophilavong, NasimSydeeبعنوان: The Casual Nexus of Banking Sector Development and Poverty Reduction:** تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة السببية الزمنية بين تطوير القطاع المصرفي والحد من الفقر في بنغلاديش من عام 1976 إلى عام 2010، وقد طبق الباحثون أساليب جديدة باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية الحديثة القائمة على عمليات المحاكاة القوية لانتهاك الافتراضات الإحصائية، وخاصة عندما يكون حجم العينة صغيرا كما هو الحال في هذه الورقة، وتكشف النتائج أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين تنمية القطاع المصرفي والحد من الفقر في حالة بنغلاديش،ومن المثير للدهشة أن الحد من الفقر يبدو وكأنه متغير مؤثر على تفسير النظام المصرفي في بنجلاديش على المدى الطويل لتطوير القطاع المصرفي، و هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين هذه المتغيرات، وتظهر الاختبارات التشخيصية أن الافتراضات الأساسية المرغوبة قد تم استيفاؤها، كما أن بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالفقر في العديد من البلدان النامية، ولا سيما في بنغلاديش، ضئيلة وغير كافية والنتائج التجريبية لهذه الدراسة سوف تساعد صانعي السياسات لتحديد ما إذا كان الحد من الفقر في بنغلاديش يمثل حافزا لتنمية القطاع المالي، وهذا يعني أنه على المدى الطويل، يمكن لصانعي السياسات في بنغلاديش التأثير على الحد من الفقر من خلال تنمية القطاع الماليعلى الرغم من إجراء عدة محاولات للتحقيق في العلاقة بين الأمور المالية التنمية والنمو، هذه الورقة هي الأولى من نوعها التي تدرس بشكل تجريبي العلاقة السببية بين الفقر وتنمية القطاع المصرفي في بنغلاديش(Uddin, 2012, p 304).

- دراسة:**Sin-Yu Ho, Nicholas M. Odhiambo بعنوان: Finance And Poverty Reduction In China: An Empirical Investigation:** في هذه الورقة يتم فحص العلاقة السببية بين التنمية المالية والحد من الفقر في الصين، باستخدام إجراء اختبارARDL-Bounds الذي تم تطويره حديثا،وتستخدم هذه الورقة وكيلين للتنمية المالية مقابل الاستهلاك الخاص للفرد وهو بديل للحد من الفقر لدراسة هذا الارتباط،وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة السببية بين التنمية المالية والحد من الفقر حساسة للبديل المستخدم لقياس مستوى التنمية المالية، وعندما يتم استخدام الائتمان المحلي للقطاع الخاص (DCP/GDP) كبديل للتنمية المالية، فقد وجد أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه تسود بين التنمية المالية والحد من الفقر على المدى القصير،ومع ذلك عند استخدام نسبة عرض النقود بمعناها الواسع (M2/GDP)كبديل، فقد تبين أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والحد من الفقر و هي السائدة على المدى القصير، ولكن تم العثور على تدفق سببي أحادي الاتجاه من الحد من الفقر إلى التنمية المالية للهيمنة على المدى الطويل وتظهر هذه النتائج أن برامج الحد من الفقر، والتي كانت مستمرة في الصين لعقود من الزمن، من المرجح أن تؤدي إلى مزيد من تطوير القطاع المالي على المدى الطويل(Ho, 2011, p 103).
- دراسة: **Sumanta Kumar Saha, Jie Qin بعنوان: Financial inclusion and poverty alleviation: an empirical examination:** تحلل هذه الدراسة تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر في 156 دولة تنتمي إلى فئات دخل مختلفة خلال الفترة 2004-2019، حيث الباحثين ببناء مؤشر مركب جديد للشمول المالي وذلك بتطبيق طرق تقدير اللوحة الثابتة والديناميكية لفحص تأثير الشمول المالي على مستويين مختلفين من الفقر، و تشير النتائج إلى أن الشمول المالي له ارتباط سلبي كبير بالفقر المدقع في البلدان النامية، ولكن ليس في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيثأن تأثير الشمول المالي على الفقر المعتدل أضعف من تأثيره على الفقر المدقع، كما أن الدراسة وضحت العلاقة الشرطية بين عدم المساواة بين الجنسين والشمول المالي، و وجدت أن تحسين عدم المساواة بين الجنسين يعزز تأثير الشمول المالي على الفقر المدقع والمعتدل في البلدان النامية، وتتأثر فعالية الشمول المالي بمدى المساواة التي يمكن أن تحققها الفئات المحرومة، وخاصة النساء للوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها، وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن صناع السياسات يمكنهم استخدام الشمول المالي كأداة للحد من الفقر(Kumar, 2023, p 409).
- دراسة:**Isaac Koomson, Renato A. Villano, David Hadley بعنوان: Effect of Financial Inclusion on Poverty and Vulnerability to Poverty: Evidence Using a Multidimensional Measure of Financial Inclusion:** تبحث هذه الدراسة في تأثير الشمول المالي على الفقر وقابلية تعرض الأسر الغانية للفقر،وذلكباستخدام البيانات المستخرجة من الجولة السابعة لمسح مستويات المعيشة في غانا لـ 2017/2016،حيث تم استخدام تحليل المراسلات المتعددة لإنشاء مؤشر للشمول المالي، وعلى ثلاث مراحل ممكنة على الأقل تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى (3SLS) لتقدير مدى تعرض الأسر للفقر،و يتم حل التجانس المرتبط بالشمول المالي باستخدام المسافة إلى أقرب بنك كأداة في تقنية احتمال المتغيرات الفعالة، وقد أظهرت النتائج أنه في حين أن 23.4% من الغانيين يعتبرون فقراء، فإن حوالي 51% معرضون للفقر،ولقد وجد الباحثان أن زيادة الشمول المالي لها أثران على فقر الأسر .فأولا يرتبط بانخفاض احتمالات فقر الأسرة بنسبة 27 % ،و ثانيا يمنع تعرض الأسرة للفقر في المستقبل بنسبة 28 % وكذلك تتمتع الأسر التي ترأسها نساء بفرصة أكبر لتحقيق انخفاض أكبر في الفقر والتعرض للفقر من خلال تعزيز الشمول المالي مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال، علاوة على ذلك، فإن الشمول المالي يقلل من الفقر والتعرض للفقر في المناطق الريفية أكثر منه في

المناطق الحضرية .ويتم تشجيع الحكومات على تصميم أو تعزيز السياسات التي توفر بيئة تمكينية للقطاع الخاص للابتكار وتوسيع الخدمات المالية إلى أماكن أبعد، وسيكون الاستثمار الحكومي في صناعة الأموال عبر الهاتف المحمول وتنظيمها خطوة ضرورية لتعزيز الشمول المالي في البلدان النامية(Koomson, 2020, p 613).

- دراسة: SefaAwaworyi Churchill, Ahmed SalimNuhu, Russell Smythبعنوان: **Financial Inclusion and Poverty: Micro-level Evidence from Nigeria**: في هذه الدراسة يستخدم الباحثون بيانات من برنامج رؤى الشمول المالي (FII) لعام 2016 لنيجيريا لتقديم أدلة جديدة حول آثار الشمول المالي على فقر الأسر، كما بينت هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والفقر من خلال دراسة الأساليب البديلة لقياس كل من الشمول المالي والفقر، ويبين الباحثونفي هذه الدراسة أن زيادة الشمول المالي متعدد الأبعاد، الذي يعكس إمكانية الوصول إلى البنوك والحصول على الائتمان، وكذلك التأمين، يرتبط بانخفاض معدلات الفقر، ويظهر التحليل الإضافي الذي أجراه المؤلفون أنه من بين مكونات الشمول المالي، يعد الوصول إلى الحساب الجاري أو الادخار أو الودائع الثابتة أكثر أهمية من الوصول إلى الائتمان والتأمين في الحد من الفقر(Churchill, 2020, pp 11-36).
- دراسة: Amin Mohseni-Cheraghlouبعنوان: **Financial Inclusion and Poverty Alleviation in Muslim-majority Countries: The Role of Islamic Finance and Qard Hassan**: إستخدم الباحث في دراسته هذه قاعدة بياناتGlobal Findex التي تشير إلى أن 75% أو حوالي مليار شخص بالغ بين المسلمين الذين يعرفون أنفسهم بأنفسهم ليس لديهم حساب في مؤسسات مالية رسمية، ويشير الجزء الأول من هذه الدراسة إلى أن الوصول الشامل إلى المنتجات المالية الإسلامية يرتبط بشكل إيجابي بمستويات الشمول المالي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة وأحد هذه المنتجات هو القرض الحسن، ويسلط الجزء الثاني من هذه الدراسة الضوء على إمكاناته النظرية في الحد من الفقر وزيادة الرخاء المشترك، ثم يتم استكمال هذه المعالجة النظرية بالجزء الثالث من هذه الدراسة، حيث يتم عرض دراسة حالة لمؤسسة أخوات، وهي منظمة باكستانية إسلامية للتمويل الأصغر تعمل على نموذج القرض الحسن، بشيء من التفصيل ونجاحها النسبي في كسر دائرة الفقر من خلال القرض الحسن.(Zulkhibri, 2017, pp 141-197)

2. مفهوم ونشأة وتطور الشمول المالي

تجدر الإشارة الى ضرورة التفريق بين التخلي الإختياري عن السعي وراء إستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب إنعدام الحاجة إليها، أو لأسباب ثقافية و\عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم إستخدامها بسبب عدم توافرها أو بسبب عدم القدرة على إمتلاكها، سيتم من خلال الجدول الآتي عرض أهم المحطات التي مر بها استخدام مصطلح الشمول المالي (يسمينة إبراهيم سالم، 2021، ص 125):

الجدول 1: نشأة وتطور إستخدام مصطلح الشمول المالي

السنة	أهم الملامح والسمات
1993	– ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.
1999	– إستخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
2008	– إزدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث إلتزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح.

	– حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة. – تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. – إعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. – إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالإشتمال المالي العالمي (Findex Global) لأكثر من 140 دولة حول العالم. – تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (AFL).
2013	– إطلاق مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. – إطلاق العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المصدر: يسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحي، متطلبات تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21 العدد01 السنة 2021، ص 125.

1.2. مفاهيم حول الشمول المالي

يهدف الشمول المالي لتعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، وفيما يلي توضيح أكثر لمفهومه.

1.1.2. مفهوم الشمول المالي لغة وإصطلاحا

- **تعريف الشمول المالي لغة:** جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: شمل، شملاوشمولا، فهو شامل، والمفعول مشمول. نقول شمل الأمر القوم: عمهم، وشمل الأمر برعايته: رعاه وتبناه. وأشمل القوم خيرا: عمهم، واشتمل الأمر على كذا: تضمنه واحتواه (أحمد مختار عمر، 2008،ص 1236).
- **تعريف الشمول المالي اصطلاحا:** يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة (حنان الطيب، 2020، ص 5).

2.1.2.مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية

صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة حيث كان أبرزها الجهات التالية:

- تعريف مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي هو: "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة(ياسر برنية، 2019، ص 01).
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة العالمية للتثقيف المالي الشمول المالي هو:

"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالي الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكامل، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"(فلاق صليحة ، 2019، ص 03).

تعريف بنك الجزائر ومجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي هو: "إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك

حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية.

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف.

تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: "هو الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية (ياسر برنية، 2019، ص 03).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الشمول المالي بأنه: الحالة التي يتاح فيها ضمان وتوفير مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها.

الخدمات المالية الأساسية، هي تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي والمصرفي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، وتشمل كالآتي:

- حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)، وحسابات الادخار؛
- التمويل (الائتمان)، وحسابات التحويلات المالية؛
- خدمات التأمين، وخدمات المشورة المالية.

3. أهمية الشمول المالي

تتمثل أهمية الشمول المالي في النقاط الأساسية الآتية: (قاسي يسمينة، 2022، ص600)

- الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي، لان الحالة الإقتصادية للدولة لا يمكن أن تتحسن إذا لم يكن عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.
- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.
- يؤثر الشمول المالي على الجانب الإجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، مع إبلاء اهتمام خاص للمرأة والوصول الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل تكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول؛
- أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية وفي مقدمتها البنوك المركزية؛
- إن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛
- يعتبر الشمول المالي كعامل أساسيلتمكينتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يمكن إبراز أهمية الشمول المالي في النقاط الآتية (محمد طرشي، 2019، ص ص 122-123):

أصبح الشمول المالي محور إهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والإقتصادية، وتتجلى أهمية الشمول المالي من خلال مايلي:

- يساعد الشمول المالي العائلات على الإدخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فقد ابرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن ان يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين

الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة من الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم؛

- يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق بشقيه الإستهلاكيوالإستثماري، ومن ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الإستهلاكوالإستثمار؛
- يلعب الشمول المالي دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي، حيث أن إعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على إمتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الإستقرار في القطاع؛
- من شأن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يجلب مكاسب كبيرة على مستوى إمكانات النمو، وقد أنشأت دراسة Bhattacharya &Wolde سنة 2010 علاقة سلبية بين النسبة المؤية للشركات التي تذكر أن فرص الحصول على التمويل هي من أهم القيود التي تواجهها ومعدلات نصيب الفرد من الدخل؛
- الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير البيانات الأساسية لمزيد من النمو، كما ان هناك عدة مخاطر للإستبعاد المالي مثل الإنخفاض العام في الإدخاروالإستثماروإرتفاع معدلات البطالة والفقر؛
- يعد دمج رواد الأعمال وأعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر إرتباطا بأسواق عالمية.
- إن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية، ويزيد من فعالية السياسات الحكومية وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات؛
- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الإستعلام المالي.
- يمكن أن يساعد الشمول المالي ومالكي الحسابات على التقليل من الفساد، وإ كتشاف ثغرات التهرب الضريبي؛
- يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا افراد او شركات خاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة كما يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع وهي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية والرفاهة للمجتمع؛
- يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع المصغرة الحجم الإستفادة من الخدمات الإستشارية لهذه المؤسسات للمساعدة في إستثمار رأسمالها وتنمية أعمالها.

4. الخاتمة:

لا توجد وصفة ناجعة لإنهاء الفقر، ولكن يجب أن توضع إستراتيجيات للوصول إلى الفئات الأقل دخلاحسب سياق كل بلد مع الأخذ في الاعتبار أحدث البيانات والتحليلات واحتياجات الناس، ولعل استجابة العالم لهذه التحديات الرئيسية اليوم سيأثر مباشرة على إمكانية تغيير الانعكاسات الحالية في جهود الحد من الفقر على الصعيد العالمي، ويجب أن يأتي إنقاذ الأرواح واستعادة سبل كسب الأرزاق على رأس الأولويات المباشرة، وقد تم بالفعل تنفيذ بعض السياسات اللازمة لتحقيق ذلك، مثل أنظمة الحماية الاجتماعية(البنك الدولي، 2022).

تهدف مجموعة البنك الدولي إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وتشكل هذه الرسالة ركيزة لعملها التحليلي وعملياتها وجهودها لجمع الأطراف المعنية في نحو 140 بلدا متعاملا معها (البنك الدولي 2022).

ومن خلال ما سبق يمكن إستخلاص النتائج حسب الدراسات المعتمدة في هذا البحث:

1.4. النتائج:

من خلال الدراسات السابقة المستخدمة في هذا البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أصبح هناك تركيز على الشمول المالي خاصة في الدول المتخلفة والناشئة؛
- هناك عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز نشر إستعمال الخدمات المالية وإتاحتها لمختلف طبقات المجتمع وفئاته خاصة تلك التي تعاني من الفقر؛
- تمويل المشروعات التي يمكن أن تكون لها آثار تحويلية على المجتمعات المحلية؛
- جمع وتحليل البيانات والشواهد المهمة الضرورية لتوجيه هذه البرامج لتصل إلى الفئات الأشد فقراوالأولى بالرعاية؛
- مساعدة الحكومات على وضع سياسات أكثر شمولاوفعالية يمكن أن تعود بالنفع على جميع السكان وترسي الأساس اللازم لتحقيق الرخاء للأجيال المقبلة؛
- إبراز أهمية ودور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة؛
- بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي مع توضيح منهجيات الاحتساب؛
- تكثيف عملية قرب البنوك من أماكن تواجد الافراد والمؤسسات بما يضمن تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المصرفية لهم؛

2.4. التوصيات:

- الاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة في مجال الشمول المالي والاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات من أجل ابتكار الخدمات المالية ترضي العملاء وتحقق ربحية للبنوك؛
- الزيادة الكبيرة في فهم الفئات الاجتماعية للقطاع المصرفي التي ستساعد في تحقيق الشمول المالي الذي لديه القدرة على تحسين حياة الناس بطريقة مستدامة؛
- التخفيف من حدة الفقر من خلال تحقيق نوع من المساواة الاقتصادية والاجتماعية مما يمكن الفئات الصغيرة من المساهمة في النشاط الاقتصادي للبلد.

5. قائمة المراجع:

1. يسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحي. (2021).متطلبات تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21 العدد01.

2. أحمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، مصر، ، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

3. حنان الطيب. (2020)، الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.

4. ياسر برنية، رامي عبيد، وعطية حبيب. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود السياسات والتجارب، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي.

5. فلاق صليحة، حمدي معمر، وآخرون. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7 العدد 4.

6. ياسر برنية، رامي عبيد، وعطية حبيب. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود السياسات والتجارب، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي.

7. قاسي يسمينة، مزيان توفيق. (2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرر المالي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01 .

8. محمد طرشي، انساعد رضوان، عبدو عمر. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال المجلد 01، العدد 01.

9. مجموعة البنك الدولي، تاريخ الاسترداد 2022/11/28، منhttps://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview.

10. مجموعة البنك الدولي، تاريخ الاسترداد 2022/11/28، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview#2.

11. مجموعة البنك الدولي، تاريخ الاسترداد 2022/11/28، منhttps://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview#4.

12. Muhamed Zulkhibri, Abdul Ghafar Ismail, (2017), Financial Inclusion and PovertyAlleviation: Perspectives fromIslamic Institutions and Instruments, Switzerland, Palgrave Macmillan, pp 141-197.

13. SefaAwaworyi Churchill, (2020), Movingfrom the Millennium to the SustainableDevelopment Goals: Lessons and Recommendations,Palgrave Macmillan, Singapore, pp 11-36.

14. SumantaKumar Saha, Jie Qin, (2023), Financial inclusion and povertyalleviation: an empiricalexamination, journal of Economic Change and Restructuring, springer, Volume 56, pages 409–440, Available on the website: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s10644-022-09428-x.pdf, Date of access: 12/01/2024.

15. Sin-Yu Ho, Nicholas M. Odhiambo, (2011), Finance And PovertyReduction In China: An Empirical Investigation, The International Business &EconomicsResearch Journal, Vol. 10 No. 8 (2011), pages 103-114, Available on the website: https://clutejournals.com/index.php/IBER/article/download/5382/5467/21521, Date of access: 12/01/2024.

16. Gazi Salah Uddin, PhouphetKyophilavong, NasimSydee , (2012), The CasualNexus of BankingSectorDevelopment and PovertyReduction, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2 No. 3 (2012), pages 304-311, Available on the website: https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/download/221/pdf/813, Date of access: 12/01/2024.

17. AbdelhafidhDhrifi, (2015), Financial Development and the "Growth-Inequality-Poverty" Triangle, Journal of the KnowledgeEconomy, springer, Volume 6, pages 1163–1176,Available on the website: https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-014-0200-0, Date of access: 12/01/2024.

18. Isaac Koomson, Renato A. Villano, David Hadley, (2020), Effect of Financial Inclusion on Poverty and Vulnerability to Poverty: Evidence Using a MultidimensionalMeasure of Financial Inclusion, Journal of Social IndicatorsResearch, springer, Volume 149, pages 613–639, Available on the website: https://link.springer.com/article/10.1007/s11205-019-02263-0, Date of access: 12/01/2024.